العـــولمـة مـوضـوع للـحوار أم لعـنـف قـــادم؟

أ.د. قاسم حسين صالح
رئيس الجمعية النفسية العراقية
رئيس رابطة أساتذة جامعة بغداد

مع أن المعنيين بموضوع العولمة غير متفقين على تحديد مفهومها بتعريف واحد ، الا انهم لا يختلفون على أن العولمة تعني زيادةانتقال السلع ورؤوس الاموال ، وسهولة حركة الناس والمعلومات وتقنيات الانتاج ، واشكال السلوك والتطبيقات بين دول العالم.

وبما أن العولمة، في واحد من أبعادهاالاساسية ظاهرة أجتماعية، فأنها تخضع لمبدأ أو مسلمة علمية هي أن حدوث ظاهرة أجتماعية ما يفضي بالضرورة الى نتائج ايجابية واخرى سلبية. فلنحاول تحديد ذلك بشيء من الايجاز، مبتعدين في الحديث عن أصل وفصل العولمة، وتاريخ نشوئها وما أذا كانت قديمة ،ظهرت بنشوء الامبراطوريات الاولى، أم حديثة بدأت بانهيار الكتلة الاشتراكية (١٩٨٩)، واعلان (النظام العالمي الجديد) على لسان بوش الاب ، انها جاءت نتجية ثورة الاتصالات والمعلوماتية التي عالجت بها الراسمالية الصناعية حالها عندما خرجت من الحرب العالمية الثانية منهوكة القوى ؛ او انها تطور طبيعي للحضارة عبر التاريخ او انها تمثل اعلى مراحل الراسمالية ٠٠ وما الى ذلك من امور.

ما يعنينا (الحكومة والمجتمع) هو ان العولمة اصبحت حقيقة واقعة ؛ ستفرض نفسها علينا بالكامل بعد ان تستقر الاوضاع الامنية ٠ واتوقع ان تراجع العنف بمسمياته المتعددة سيفضي مساحة من الميدان الى (العنف الفكري) وان العولمة ستكون محور هذا العنف ٠ ولان العراقيين (اعتادوا) عليالعنف الجسدي ، فانة يخشي عليهم ان تتمكن منهم (سايكولوجية العنف) ليمارسوها في موضوع جديد يستغل في (الانتخابات) الموعودة قريبا ، وستكون العولمة هي هذا الموضوع الجديد مالم يمهد لها بالحوار الهادف الى ترويض المواقف التي تناصر العولمة وتلك التي تقف بالضد منها. ونرى ان الاشكالية ليست في ان تكون مع اوضد العولمة ، انما في طريقة التعامل معها ٠ وهذا يتطلب (كمحاولة اولى) تحديد ما في العولمة من ايجابيات وسلبيات.

ايجابيات العولمة

يرى الاقتصاديون ان العولمة تشجع التنافس الاقتصادي وان هذا التنافس يؤدى ليس فقط الى تحسين كفاءة المتفوقين في الانتاج وتطوير من هم بمستوى ادنى ، بل انه يصب ايضا في مصلحة المواطن ، بان يقدم له السلعة بافضل نوعية وباقل ثمن ٠ وانها ستؤدى الى تطوير الانتاج الصناعي والزراعي والصحي والخدمي في مجالات الحياة كافة ،و تفضي بالنتيجة الى ان تجعل الانسان يعيش حياة مريحة او مرفهة وصحة جيدةوعمرا اطول.

ويرى اخرون ان العولمة تؤدى الى تسريع تطبيقات جديدة في الثقافة الحديثة ، وتعمل على ان تجعل العالم يعيش ولادة شيء جديد في كل دقيقة ، يفضي بالضرورة الى خدمة الانسان. وربما كانت افضل ايجابية للعولمة انها تقضي على الشمولية والسلطوية التي تعاني منها الشعوب النامية، وتعمل على اشاعة الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان. وانها تجعل العلم والمعرفة والثقافة والفن والادب في متناول الجميع. وتمكن الناس من الحصول عليها بأيسر السبل واسهلها. وأن العولمة توفر الفرصة لتحرير الانسانية بما تنتجه من تفاعل بين الثقافات ، وتمنح كل أنسان الخيار الذي يناسبه في أستثمار قدراته وقابلياته في الميدان الذي يرغب فيه، وتقضي بذلك على هدر الطاقات البشرية التي تموت مع اصحابها من دون أن ينتفعوا بها.

وفي الجانب النفسي، ستعمل العولمة على تحويل الشعور، بالانتماء من حالة خاصة (تعصب لقبيلة، ،مجتمع، وطن ....) الى حالة عامة، وهي الانسانية، التي تفضي بالنتيجة الى خفض العداء بين المجتمعات، وتهدئة النزاعات نحو الحروب بين الدول، وتجعل من الارض مدينة أنسانية تسمى المجتمع المدني العالمي.

سلبيات العولمة

أبرز ثلاثة مواقف مضادة للعولمة هي تلك التي يتبناها الاشتراكيون والاصوليون والقوميون. فالاشتراكيون يرون في العولمة انها خدعة امبريالية من صنع الولايات المتحدة الامريكية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.

فيما يرى الاصوليون أنها تسلخ الانسان (المسلم بشكل خاص) من قيمه الدينية والاخلاقية، أو تهجينه بالقيم الغربية أو ابعاده عن قيمه الاصلية، وعن الدين الاسلامي تحديدا". أما القوميون فيرون في العولمة أنها ستعمل على الغاء الهوية القومية والوطنية والخصوصية المحلية، وفرض أنموذج ثقافي غربي على شعوب الارض قاطبة. ويتفق الثلاثة على أن العولمة في جوهرها ، لاتحترم الانسان ولا تحافظ على جذوره وحضارته وتجاربه وثقافته.

ويرى المعتدلون أن تخوفات الاشتراكين والاصوليين والقوميين مبالغ فيها. وأن رفضهم للعولمة سيكون كمن يسبح ضد تيار شلال، أو كناطح صخرة بقرون من طين .

على أن الواقع الاقتصادي للعالم يواجهنا بحقيقة أن هناك دولا" غنية يصل فيها الدخل السنوي للفرد أربعين ألف دولارا"، ودولا فقيرة لا يتعدى فيها الدخل السنوي للفرد ثلاثمائة دولار.

وان الدول الصناعيةالكبرى (أمريكا، اليابان ، أنكلترا، فرنسا، المانيا، كندا، وايطاليا)تتحكم الان باقتصاد العالم عن طريق مؤسسات أقتصادية عملاقةمثل البنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية ، ونادي باريس ، والمنتدى الأقتصادي العالمي ، وغيرها من التشكيلأت التي تزيد من ثراء هذه الدول ،فيما تتعامل مع الدول الأخرى باسلوب ((القطارة))في العطاء و((المضخة الماصة)) في الأخذ.

هذا يعني ان الدول الصناعيةالكبرى السبع ، هي المهيمنة على اقتصاد العالم . وانها تتحكم فيه عن طريق اصدار مشاريع وقوانين استثمار على وفق شروطها هي. فعلى سبيل المثال ، يشترط البنك الدولي في منح القروض للدول الفقيرة الغاء الضرائب الجمركيه الموضوعه لحماية الأقتصاد المحلي ،وخصخصة المؤسسات العامة ، ورفض سيطرة الحكومات على الأسعار والأجور .

ومن سلبيات العولمة انها تعمل على اشاعة انماط حياة وسلوكيات غريبة ، تتعارض ، او لا تتماشى مع انماط الحياة والسلوكيات التقليدية الشائعة في المجتمعات الأخرى ،وانها ستتجاوز القيم القابلة للتغيير، لتستهدف الثوابت في القيم الاجتماعية للشعوب الاخرى،لا سيما العربية والأسلامية . وانها ستعمل على عولمة ثقافة معينة من خلال سيطرتها على وسائل اعلام مؤثرة تحتكر الاداة الأحدث والمعلومة المطلوبه، وستعتمد اسلوب الابهار والتشويق لا سيما الموجه للشباب بهدف فرض ثقافة عالمية تفضي بالنتيجة الى تراجع أو انحسار الثقافة الوطنية والقومية، فتتعدى بذلك على حق الشعوب في الاحتفاظ بهويتها الثقافية.

ومن سلبيات العولمة أن الانسان فيها سيكون منشغلا" بالامور والمفاهيم الاقتصادية ويتراجع لديه الاهتمام بالامور السياسية والثقافية والروحية. الامر الذي يؤدي ـ نفسيا" ـ الى شيوع الانانية بين الناس وحتى داخل الاسرة الواحدة، والى حصر الصراع بين الدول في دائرة المصالح الاقتصادية التي ، من طبيعتها، أنها لا تعير أهتماما" للقيم الاخلاقية. فضلا" عن أن العولمة ستنتج مستقبلا" (الالة الذكية) التي تفوق الانسان ذكاءا" ومهارة، ليس فقط في مجال معالجة المعلومات بسرعة ودقة، بل وفي الابداع أيضا" .

واخيرا"، فأن الاقوياء في العولمه ستضطرهم مصالحهم الاقتصادية والتنافس فيما بينهم الى ان يتدخلوا بالقوة ضد اي مصدر تهديد او معارض لمصالحهم فتستبدل بذالك ((الدكتاتورية الوطنية)) بـ((الدكتاتورية العالمية)) تحت مسميات تبدو مشروعة مثل ((ادارة المجتمع الدولي)) .وأنها ستلجأ الى اساليب الاستعلاء ،والغطرسة والهيمنة ، وتتعامل مع الاخرين على انها ((المجتمعات الغربية)) ارقى منهم في السلوك المهذب والذوق والذكاء والعالم بالامور، واكثر ادراكا"للاحداث واستشرافا" للمستقبل ،وان يصير الجميع بأيديهم ،مما يولد لدى الاخرين (لاسيما العرب والمسلمين) الشعور بالضعه والدونية . وهذا هو احد اسباب العنف او (الارهاب) في العالم ، الذي ينظر الى (امريكا تحديدا") أنها جبروت لاسبيل الى ايقافه عند حده الا بالعنف

اشكالية التعامل مع العولمة

من المتوقع ان تفرز الاجواء التي تسبق الانتخابات المقبله اتجاهين رئيسين متضادين هما :

الاتجاه الديني ممثلا" بالاحزاب والحركات الاسلامية، والاتجاه العلماني ممثلا" بالاحزاب والحركات التقدمية واليسارية .

وستكون (العوله) واحده من ابرز القضايا التي تثير الجدل بشأن الموقف من (تطبيقاتها) لاسيما في الامور المتعلقه بالاقتصاد وبالقيم . وانه مالم يتم الترويض من الان عن طريق الحوار ، فأن الاجواء ستكون مهيأة لأن تفضي الى العنف.

فضلا"عن ذالك ،فان الفكرة العامة المأخوذة عن الحكومة الانتقالية انها ليست حرة في سياستها الاقتصاديه ،ومعروف في علم الاجتماع ان هناك علاقة طردية أيجابية بين التبعية الاقتصادية والعنف السياسي ،وعلاقة طردية ايضا" بين التبعية الاجتماعية السريعة والعنف بمسمياته المختلفة .وهي ظاهرة حصلت في المجتمع العراقي في اقل من سنة ونصف وكانت في الغالب قائمة لا على اساس النضج السياسي ،انما كانت بدوافع طائفية او عشائرية اوعراقية ...او مصالح ضيقة.

ان احدى المهمات الاساسية للحكومة الحالية والمقبلة هي ان تدرك ان هنالك (قطيعة نفسية) بين المواطن العراقي والدوله امتدت لأكثر من الف وثلاثمائه سنة .وأن عليها أن تعمل على بناء علاقة نفسية جديدة تجعل المواطن العراقي يشعر بالثقة بحكومته. وهذا لن يتحقق الا بأن تعتمد الحكومة مبدأ ((العدالة)) وحصول القناعة لدى العراقيين بأن حكومتهم تعمل على أن تجعلهم متساويين في الحقوق والواجبات. وعندها يمكن أن تطرح الكثير من القضايا المتعلقة بالعولمة .

فعلى سبيل المثال، ستكون (الخصخصة) ـ وهي من تطبيقات العولمة ـ واحدة من المسائل التي تثير الخلاف ما لم يتم الحوار والتوعية على فكرة:(ليس من الصحيح رفض الخصخصة بشكل قاطع، وليس من الصحيح أيضا" قبولها بشكل مطلق)، وبعض مؤسساتنا المملوكة للدولة اصبحت (خارج الخدمة) وافضل لنا أن نوكل أمرها للخصخصة لتعيدها اليها، فيما تحمي مؤسساتنا الناشطة في القطاع العام من دخول الخصخصة اليها.

وستكون (القيم والاخلاق) والخوف من ان يستهدفها الاعلام الامريكي المؤثر موضوعا" خطيرا" وحساسا" ما لم يتم التمهيد له من الان بتشجيع تأسيس قنوات فضائية عراقية في القطاعين العام والخاص، تعمل على خلق حالة من التنافس النزيه لأستقطاب المشاهد العراقي وشده الى متابعتها. وهذا لن يتحقق بجودة الشكل والمضمون فقط، وانما أيضا" بالاتفاق الاخلاقي فيما بينها على حق الترويج لمبادئها وقيمها، وواجب احترام مبادىء الاخر وقيمه .

ان الموقف من التطبيقات القادمة للعولمة ـ وهي مسألة وقت ـ قد يهدد العملية الديمقراطية في العراق . وأظن أن كل الاطراف تدرك أن نجاح الديمقراطية يعني الحياة بكرامة وتطور واستقرار نفسي لكل العراقيين فيما يؤدي فشلها الى كارثة جديدة .. هي حرب لعلها حرب أهلية ستصب الزيت على نارها الرجعية العربية ومعظم الانظمة في المنطقة.

لمـــاذاتـثـيـر الفـدرالـيـة السجـــال؟

حازم الجاف / كاتب سياسي

كثر الحديث بعد سقوط النظام السابق عن الفدرالية التي اثارت جدلاً بين الساسة ورجال القانون بل تعداهما الى الاوساط الجماهيرية داخل البلاد وخارجها، وما غرابة في ذلك، لان الشعب العراقي وشعوب الشرق الاوسط لم تعرف مثل ذلك النظام من قبل.

ويستثنى من تلك الحقبة من تاريخ العراق منطقة كردستان التي كانت مشمولة بقانون الحكم الذاتي الذي اقره نظام البعث عام ١٩٧٤ الذي كان حبرا على ورق وبدون تفعيل جدي له.

وهنا لا بد ان نعطي راينا بصراحة وبموضوعية، اذا تاملنا الادارات المركزية التي سارت عليها الحكومات العراقية المتعاقبة على مدى اكثر من ثمانين سنة سنجد انها لم تحقق نجاحاً ملحوظاً في مختلف الاصعدة الساسية والاقتصادية والاجتماعية بما يتناسب وامكانات العراق الاقتصادية والثروات النفطية لانها فشلت في تحقيق التنمية المرجوة واحراز تقدم حضاري.

ما هي الفيدرالية التي تثير هذا النوع من السجال غير المسبوق؟

الفيدرالية هي (المشاركة السياسية والاجتماعية في السلطة من خلال رابطة طوعية بين امم وشعوب من اصول قومية وعرقية بمختلف اديانه او طوائفه) اذن هي (الاتحاد والطواعية).

يجب ان ندرك ان تحقيق الفيدرالية في اقليم كردستان في العراق الجديد يعد انجازاً كبيراً لا يقف عند مستوى الادارة المحلية او وضعاً من اللامركزية المحدودة فذلك لا يلبي طموحات الكردي في اطار الاتحاد الفرعي، لان تشخيص وتأكيد الهوية القومية هو ما يطمح له ابناء شعب كردستان وليس غيره. وهنا يجب ادراك حقيقة مفادها ان تحقيق الاستقرار والتقدم والامان في ظل عراق موحد فدرالي يجب الا يطلب من الشعب الكردي ان يتخلى عن حكمه الذاتي لانه اثبت وبشهادة اعدائه قبل اصدقائه انه قادر على حكم نفسه بنفسه وشهد الاقليم تطورات كبيرة وهامة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والحريات العامة واحترام حقوق الانسان واستتباب الامن على مدى اثني عشر عاماً بناها الشعب الكردي بدمائه وتضحياته الجسيمة لشبابه واطفاله ونسائه وشيوخه التي قل نظيرها في تاريخ البشرية لا يمكن لاحد ان يتنكر لها او الاستهانة بها.

تمتع الشعب الكردي والقوميات الاخرى المتعايشة في الاقليم بكثير من الحريات العامة والممارسات الديمقراطية لم تشهد مثلها في البلاد ولا ابالغ اذا قلت في الشرق الاوسط على نحو لا يمكن التنازل عنها وقد عادت بإرادتها الى حضيرة السلطة المركزية في ظل قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت ومساهمة رجالات الكرد في العملية السياسية التي ترنو الى بناء العراق الجديد.

لا بد من ايجاد صيغة للتعايش السلمي بين مختلف القوميات و الطوائف وتحقيق العراق الموحد، وهذه الصيغة هي الفيدرالية وتطبيقاتها على ارض الواقع في اطار دولة ديمقراطية موحدة، وهي حقيقة ادركها قادة المعارضة في مؤتمرات عدة منها مؤتمر صلاح الدين عقب اعلان البرلمان الكردي عام ١٩٩٢ الفدرالية كحل للقضية الكردية للتعايش بين الحكومة المركزية و المحلية. وهنا لا بد من الاشارة ان الفدرالية هي مطلب الشعب الكردي منذ الخمسينيات من القرن المنصرم وهي نابعة من معاناة الاكراد الذين تعرضوا الى محو هويتهم القومية وهددوا باقتلاعهم من ارضهم كردستان، اذ ان الفدرالية التي ناضل من اجلها شعب الميديا هي تشخيص هويته القومية ولا بد من تحقيقها طواعية، قد يرى اخواننا العرب ان قبول الفدرالية يأتي على اساس ان الاكراد موقفهم قوي ويريدون ان يفرضوا الفدرالية على الشعب العراقي وبالمقابل يقول قادة الكرد انهم يقبلونها مرغمين لان الوضع الاقليمي لا يساعدهم على الانفصال ان هذه المعادلة لا تخدم الشعب العراقي برمته وفي هذا الظرف بالذات، والاكراد لا يرون في الفدرالية انها منحة من حاكم او سلطان بل هي خطوة بالاتجاه الصحيح وهنا يثار السؤال التالي، لماذا يعارض البعض الفدرالية ويتوجس منها خوفاً؟ ان الجواب يكمن في حيثيات الموضوع المعقدة والمصالح السياسية والاقتصادية وتدخلات الاطراف الداخلية والخارجية التي تفضل الحكومة المركزية وكأنها تغار عليه اكثر منه وادرى بمصالحه الوطنية العليا.

وختاماً اود القول يجب ترك الشعب العراقي يختار نظامه السياسي بأرادته الحرة المباشرة دون التدخل من أية جهة لأنه اولى بحل مشاكله على ارض الواقع، وان الفدرالية هي شأن عراقي بحت في اطار الوطن والدولة العراقية الموحدة.

(الشقاء ما بعد المشقة)

لمـاذا لا تلغـى هـذه المـادة القانونـيـة؟

د. محمد معارج الحجاج
استاذ الهندسة الوراثية

من البديهي أن لا يستطيع المرء أن يكتب البداية حينما يقدر وعن كثب ما تضمره النهاية ، والقصة طويلة ، وعلى ما يبدو للعيان أن المعضلة كبيرة وحتى مفجعة تقع ضمن ماسي النظام الدكتاتوري المقبور .

لقد عانينا مشاق الغربة وحتى الهوان..... نجول بالأوطان بلا وطن ونحسد الذين لديهم وطن خلال فترة طويلة مملة وشاقة تجاوزت ربع قرن من الزمن .

قد يقول البعض إننا اسعد من غيرنا فقد بقينا على الأقل أحياء نرزق وسلمنا من بطش النظام البائد والحرب والدمار .....

قد يحمل هذا الرأي شيئا من الصواب . لاسيما حين نتعمق قي صلب المأساة الإنسانية التي عانى منها كل أبناء شعبنا العراقي .والذي يستند إلى الرأي القائل الحمد لله فقد نعمنا بسلامة الأجساد بعيدا عن القهر المباشر والتعذيب وحتى القتل، لكن عيوب هذا الرأي تكمن في عدم معرفة ما عاناه المغتربون من الآلام الكثيرة والكآبة والحزن المطبق أحيانا وحتى سلب الكرامات والحرمان من نعمة الوطن .....

من جهة أخرى فان تواجدنا خارج الوطن كان غصبا عنا وان هذه الرحلة الطويلة كانت مملوءة بأشد الأذى الإنساني في كثير من الأحيان والكتابة عنها قد تحتاج إلى كتب وليس بضعة اسطر أو بضع ورقات .....

سقط النظام فامتلأت قلوبنا فرحا وغبطه واصبح الأمل اقرب إلى الواقع لكي نمسح غبار الماضي لنعود إلى الوطن و لحنانه ليحتضننا ويبعث في نفوسنا الاطمئنان حتى أصبحت أبيات شاعرنا الكبير الجواهري والمسجى في الغربة كما يعرف الجميع :

أرح ركابك من أين ومن سفر
كفاك جيلان محمولا على خطر
كفاك موحش درب رحت تقطعه
كان مغبره ليل بلا سحر

أصبحت هذه الأبيات كالاغنية الممزوجة بالفرح والخوف والحب والأحزان خليط لا يمكن وصفه وتصوره خليط من الأمل وبعضها الحيرة والخيبة أو كما قال السياب :

(والموت والميلاد و الظلام و الضياء ....)
(وتستفيق روحي رعشة البكاء)
(كنشوة الطفل إذا خاف من القمر)

لقد عدت إلى الوطن بعد سقوط النظام لأجد المأساة اكبر مما يتصور، لكني وجدت في نفسي أن الأمل في الإصلاح قد لاح من جديد وان الأمور الشخصية يمكن تخطيها وهي تحتاج بطبيعة الحال إلى الصبر والتحلي بالمرونة ..... لاسيما أني عدت إلى وطني عنصراً علميا مواكبا لتطورات العلم والعمل مملوءا ومفعما بالغبطة ولسوف أجد المجال مفتوحا لخدمة بلدي الجريح ولكن ....

مع الأسف الشديد وجدت حالي تدريجيا في غربة قاسيه واردد ما قيل من شعر عن مأساة جديدة قد تنتظرنا وكما قيل من الشعر أيضا مع التحوير :

(عراقيون في المنفى ومنفيون في الوطن) .

أن القوانين المجحفة التي سنت من قبل النظام وحاشيته و التي شملت الأحياء والموتى في الداخل و الخارج تحيطنا بظلامها من جديد لتغلق علينا باب الأمل .

وحتى اختصر الحديث لمن يقرأ هذه الأسطر أود أن اطرح على من يهمه الأمر ما يلي :

تخرجت عام ١٩٧١ من كلية العلوم في جامعة البصرة وعملت في المدارس الثانوية في المحافظة نفسها ذهبت إلى الخارج لإكمال دراستي لنيل شهادتي الماجستير والدكتوراه في الهندسة الو راثية وتم ذلك في عام ١٩٨٠ . ولكن و مع الأسف لم أستطع العودة إلى الوطن لأسباب معروفة للجميع .

عملت في جامعات عربية (الجزائر وليبيا وسوريا) ولأكثر من سنة ونصف في الجامعة الدنماركية للتكنولوجيا من بداية (٢٠٠٣ .٢٠٠٤)كما حصلت على لقب استاذ في جامعة دمشق .....

لكن الرغبة الجامحة للعودة إلى الوطن اشد من المغريات . وفي الآونة ألا خيرة حصلت على موافقة جامعة البصرة في التعيين ضمن كلية العلوم نظرا لحاجة الكلية لمثل هذا الاختصاص

(الهندسة الو راثية) ولكن ومع الأسف الشديد راحوا يتشبثون بمادة في قانون قديم وضع أساسا لمنع من أمثالنا سابقا حتى التفكير بالعودة إلى الوطن والتي تتضمن عدم الاعتراف بالألقاب العلمية التي تم الحصول عليها من الجامعات العربية والأجنبية وبهذا فان الموافقة على التعيين يتطلب نزع الدرجات العلمية و البدء من جديد أو من الصفر كما نوه عن ذلك السيد الأستاذ الدكتور طاهر البكاء وزير التعليم العالي و البحث العلمي أثناء لقائي به في يوم الأربعاء المصادف ٢٠٠٤/١٠/٦ .....

وكما أوضح أيضا أن الطريق مسدود بهذا الشأن برغم عدم قناعته بهذه المادة القانونية اللعينة كما يقول.

أذن ألا يحق لنا أن نصرخ بأعلى اصواتنا وننادي بإلغاء هذه المادة وغيرها من المواد والقوانين المشابهة التي تعيق البناء و التطور للعراق الجديد ونقول كفانا قوانين مجحفة والبدء بسن القوانين الجديدة وتخفيف الشقاء الذي نعانيه بعد هذه الرحلة الطويلة.